الفصل الأول: مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية

تمهيد:

أولا/الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

ثانيا/ موضوعات الاقتصاد الكلي.

ثالثا/السياسة الاقتصادية وأهدافها.

رابعا/النظرية الاقتصادية والثورة الكينزية.

خاسا/بعض المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي.

سادسا/ملخص حول المدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي.

سابعا/الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الكلي.

تمهيد:

يمر الاقتصاد في فترات عديدة بحالة من التذبذب، فيكون ضعيفا في حالة كساد إذا كان الإنتاج والعمالة في تدهور، ويكون قويا في حالة الازدهار إذا كان هذين الأخيرين في ارتفاع سريع، ويصل الاقتصاد إلى أدنى مستويات أدائه إذا كان في طريق التخلص من حالة الكساد، والى أعلى قمة إذا كانت فترة الكساد في طريقها للظهور، والملاحظ من خلال هذا التمهيد انه يحتوي على عدة مصطلحات هامة هي لب التحليل الاقتصاد الكلي مثل: الإنتاج، العمالة، الكساد، الازدهار، أعلى المستويات، أدنى المستويات...الخ، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المقياس، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: **هل التحليل الاقتصادي الكلي هو تكملة للاقتصاد الجزئي أم أن التحليل الاقتصادي الكلي يختلف عن التحليل الاقتصادي الجزئي؟**

أولا/ التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي:

من المعروف أن التحليل الاقتصادي يضم فرعين رئيسيين هما: التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي.

1. **التحليل الاقتصادي الجزئي:** يهتم بدراسة الوحدات الفردية في الاقتصاد، وهي عادة" ما تكون الفرد، العائلة، المؤسسة" كوحدة منفردة.

حيث يرتكز على سلوك المستهلك وبالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على السلع والخدمات وتحقيق لأعلى منفعة، ويرتكز سلك المؤسسة على تحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المؤسسة من تعظيم أرباحها أو تدنية تكاليفها.

2. **التحليل الاقتصادي الكلي:** يتناول المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد الوطني كمجموعة متكاملة متجاهلا الوحدات الفردية.

ويتضمن الاقتصاد الكلي دراسة المواضيع التالية: الإنتاج الكلي، الاستخدام الكامل، المستوى العام للأسعار،...الخ، والدورات الاقتصادية، والإجراءات المالية والنقدية المختلفة كوسائل استقرار مستوى النشاط الاقتصادي، ويفسر التضخم ويحلل أثر تغيرات النمو الاقتصادي.

عرف البنك الدولي الاقتصاد الكلي على أنه منظومة تربط بين عدد لا حصر له من السياسات والموارد والتقنيات التي تحدث من خلالها التنمية الاقتصادية. وبدون الإدارة الصحيحة للاقتصاد الكلي، يتعذَّر الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ملاحظة:

بالرغم من اختلاف الاقتصاد الجزئي عن الكلي في جوانب اهتمامات كل منهما، إلا أن هناك علاقة وثيقة بينهما، حيث أن الاقتصاد الكلي يرتكز على كثير من مبادئ وتحليلات الاقتصاد الجزئي في عمله وفي دراسات الوحدات الاقتصادية الكبيرة، وأيضاً تكمن العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في أن مستويات الإنتاج والاستهلاك الكلي هي نتيجة لاختيارات الأسر والشركات الفردية.

ويجدر الإشارة إلى استخدام الاقتصاد الجزئي في دراسة كيفية تأثير التغيرات الاقتصادية الكلية على سلوك الوحدات الجزئية. فمثلًا، دراسة كيفية تأثير الزيادة في معدلات التضخم على إنتاج السلع في دولة ما، حيث أن زيادة معدل التضخم في الدولة يؤدي إلى التغيير في سعر المواد الأولية في الصناعات مما يؤدي إلى تغيير تكلفة وبالتالي سعر المنتج النهائي الذي يتحمله المستهلك، وهنا نرى التداخل الواضح بين فرعي علم الاقتصاد فكل منهما يعتمد على الآخر.

يمكننا التفريق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي من خلال معرفة الجهة التي تعتمد وتستخدم كل منهما:

- فأصحاب المال والأعمال يركزون أكثر على الاقتصاد الجزئي بشكل كبير، بينما يركزون بمعدل أقل على الاقتصاد الكلي، ونفس الأمر بالنسبة للمستهلك.
- ويركز صانعي القرارات والسياسات العامة في الدولة على فرعي الاقتصاد معا: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وهذا الفرق واضح وجلي لأن صانعي القرارات والسياسات يهتمون بشأن الدولة ككل، فيتم استخدام كل من التحليل الاقتصادي الجزئي والاقتصاد الكلي بشكل توافقي للخروج بأفضل القرارات والسياسات التي تخص الدولة عامة.

ثانيا/ موضوعات الاقتصاد الكلي:

سوف نعرض فيما يلي المواضيع الأساسية والأسئلة التي تجيب عليها النظريات الاقتصادية الكلية:

1. **الموضوع الأول:** الناتج الوطني/الدخل الوطني/النمو الاقتصادي.
   - ما هي محددات مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني في الاقتصاد X؟
   - ما هي العوامل المحدد للنمو الاقتصادي؟
   - ما هي العوامل المحددة لانتاجية عوامل الانتاج في الاقتصاد X ؟
2. **الموضوع الثاني:** التضخم.
   - ما هي محددات معدل التضخم في الاقتصاد X؟
   - كيف يمكن شرح أثر الارتفاع والانخفاض في المستوى العام للأسعار على الاقتصاد الوطني؟
   - ما هو معدل التضخم المستهدف في الاقتصاد X؟
3. **الموضوع الثالث:** البطالة.
   - ما هي محددات نسبة معدل البطالة في الاقتصاد X ؟
   - كيف يمكن شرح فترات البطالة العالية والمستمرة في الاقتصاد X ؟
   - لماذا يشكل معدل البطالة المرتفع والمستمر خطرا على استقرار الاقتصاديات الوطنية؟
4. **الموضوع الرابع:** سعر الفائدة.
   - ما هي محددات سعر الفائدة في الاقتصاد X ؟
   - لماذا تكون أسعار الفائدة مرتفعة جدا في بعض الفترات، ومنخفضة في فترات أخرى في الاقتصاد X ؟
   - ما هو اثر التغيرات في سعر الفائدة على الاقتصاد الوطني؟
5. **الموضوع الخامس:** ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الأجنبية.
   - ما هي محددات رصيد ميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي؟
   - ما هي خلفيات ودوافع التغيرات والتذبذبات في سعر الصرف في الاقتصاد X؟
   - كيف تؤثر تدفقات رؤوس الأموال من والى الخارج في الاقتصاد X؟

ملاحظة: يمكن طرح السؤال الخاص بالبحث عن محددات المواضيع السابقة كالتالي:

- ما هي محددات المتغير X...؟
- ما هي العوامل المؤثرة على المتغير X ...؟
- ما هي المتغيرات المحددة للمتغير X...؟
- ما هي أسباب التغير في المتغير X...؟

ثالثا/ السياسة الاقتصادية وأهدافها:

تحاول النظرية الاقتصادية أن تفسر أسباب ظهور المشكلات في الاقتصاد الكلي، وكيف يتم التعامل مع هذه المشكلات، لذلك قبل التطرق إلى دراسة نظرية وسياسة الاقتصاد الكلي، ينبغي معرفة أهداف الاقتصاد الكلي، لأنه بدون صياغة أهداف محددة تحديدا دقيقا لا يمكن صياغة سياسة اقتصادية سليمة.

ويركز الاقتصاديون عادة أربعة أهداف أساسية هي: العمالة الكاملة، استقرار مستوى الأسعار، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، والتي يمكن اختصارها في مربع كالدور[1]، كما يوضحه الشكل التالي:

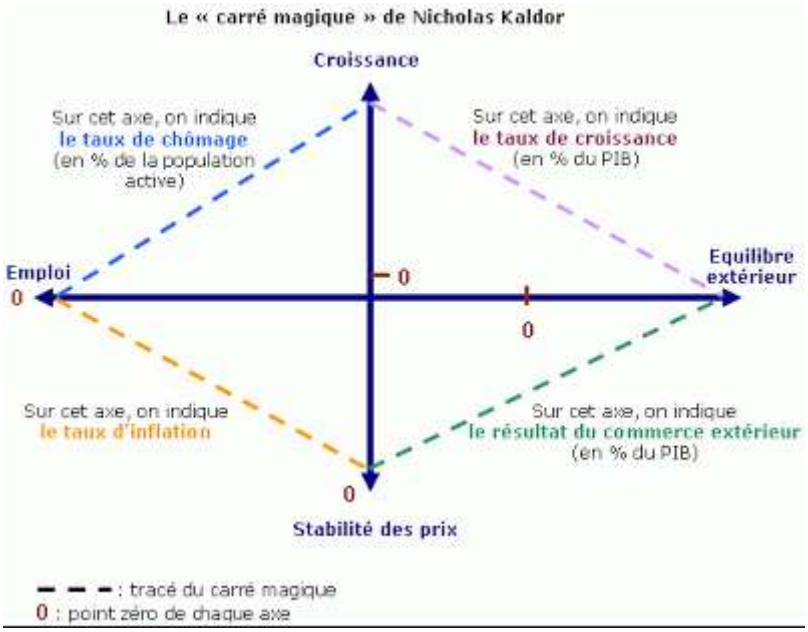

السياسة الاقتصادية[2]: هي مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة (متخذي القرار) داخل الاقتصاد أو في ميدان اقتصادي معين، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، عبر عدد من الوسائل والأدوات، ومن الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية: رفع معدلات النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل، المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، التوازن الخارجي.

تنقسم السياسة الاقتصادية عموما إلى:

أ- سياسة مالية: يقوم بصياغتها وتطبيقها ومراقبتها الحكومة.

ب- سياسة نقدية: يقوم بصياغتها وتطبيقها ومراقبتها البنك المركزي على مستوى كل دولة.

رابعا/ النظرية الاقتصادية الكلية والثورة الكينزية:

قبل الثلاثينيات من القرن الماضي، كان اهتمام الاقتصاديين بالتحليل الجزئي أشد وأقوى كثيرا من اهتمامهم بالتحليل الكلي، وكان السبب وراء ذلك أن العمالة الكاملة هو الوضع الغالب باستثناء بعض الفترات التي تتسم بالاختلال، ووان سادت العمالة الكاملة فان الناتج الوطني يظل ثابت في الأجل القصير، وبافتراض ثبات الناتج الكلي، كرس الاقتصاديون آنذاك اهتمامهم بالتحليل الجزئي الذي يركز على تحديد الأسعار وكميات الانتاج لوحدات السلع.

[1] نيكولاس كالدور (12 مايو 1908 - 30 سبتمبر 1986)، المولود باسم كالدور ميكلوس، كان اقتصاديًا بجامعة كامبريدج في فترة ما بعد الحرب. طوّر معايير «التعويض» التي يطلق عليها كفاءة «كالدور هيكس» لمقارنات الرعاية الاجتماعية (1939). (لمزيد من المعلومات ارجع الى ويكيبيديا).

[2] سوف نتناول السياسة الاقتصادية وأهدافها وكيفية تأثيرها على الاقتصاد بشكل مفصل لاحقا.

وفي الثلاثينيات حفزت حادثتين تطوير الاقتصاد الكلي:

- أزمة الكساد العظيم: وفيه تحقق الاقتصاديون أن معدل البطالة والناتج الكلي متغيرات تتميز بعدم الثبات، ورأوا ضرورة دراسة القوى التي تحددهما.
- نشر الاقتصادي البريطاني "جون مينار كينز"[3] كتابه "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" سنة 1936، وفي هذا الكتاب قدم كينز نظريته التي توضح أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة من الزمن أو حتى إلى ما لا نهاية، حيث كان لكتابه الأثر العميق على النظرية الاقتصادية الكلية.

خامسا/ بعض المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي:

1- **النموذج الاقتصادي:** هي مجموعة من العلاقات تمثل الاقتصاد أو أحد قطاعاته أو أحد جوانبه، ويمكن التعبير عنها في شكل وصفي أو جداول أو أشكال بيانية أو معادلات رياضية تشرح العلاقة بين متغيرين اقتصاديين أو أكثر في صورة خالية من التفاصيل والتعقيدات، أي يمكن تقسيم أنواع النماذج إلى نماذج اقتصادية كلية، ونماذج اقتصادية جزئية:

- **النماذج الاقتصادية الكلية:** وهي النماذج التي تستند معادلاتها الهيكلية على التحليل الاقتصادي الكلي لمتغيرات الاقتصاد الوطني، مثال ذلك النموذج الاقتصادي الكلي للدخل الوطني.
- **النماذج الاقتصادية الجزئية:** هي النماذج التي تعالج سلوكية شركة، أو مؤسسة أو جزء من قطاع معين في الاقتصاد الوطني.

2- **معادلات النموذج:** يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة معادلات تسمى بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بنائه، وتختلف عدد المعادلات من نموذج لآخر تبعا لنوع النموذج والهدف من بناءه، وتنقسم المعادلات الهيكلية إلى:

- **المعادلات السلوكية:** هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة.
- **المعادلات التعريفية أو المتطابقات:** هي المعادلات التي تعبر عن علاقة اقتصادية ناجمة عن تعاريف متفق عليها أو هي العلاقة التي تحدد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة.

3- **متغيرات النماذج الاقتصادية:** تتضمن المعادلة في النموذج المتغيرات التالية:

- **المتغيرات الخارجية:** وهي المتغيرات التي لا تتحدد قيمها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وبعض الأحيان تتحدد قيمها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، ولها مسميات مختلفة كالمتغيرات التفسيرية والخارجية والمستقلة.
- **المتغيرات الداخلية:** وهي المتغيرات التي تتحدد قيمها عن طريق النموذج، أي بواسطة تقدير معادلات النموذج، أي معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية، ولها مسميات أخرى كالمتغيرات التابعة ومتغيرات غير مفسرة.

جون مينارد كينز، وُلد في 5 يونيو 1883 في كامبريدج وتوفي في 21 أبريل 1946 بقرية فيرل(Firle) .اقتصادي، موظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية. فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي. ومن أعماله استُخلص الاقتصاد الكينزي، الاقتصاد الكينزي الجديد، والكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية .ونظرًا لعظم شأنه كأحد أكثر المنظرين الاقتصاديين تأثيرًا في القرن العشرين، (لمزيد من المعلومات ارجع الى ويكيبيديا).

- **المتغيرات المرتدة زمنيا:** إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة أبطأ، فإنها في هذه الحالة تعامل كما تعامل المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها معا، ويطلق عليها المتغيرات المحددة مسبقا، حيث أن التحليل الرياضي الاقتصادي للعلاقات يهتم بتحديد نوع المتغيرات لأهميته الواضحة في تحديد عدد معادلات النموذج، وفي تحديد طريقة تقدير معلمات المعادلات.

4- التحليل الساكن والتحليل الديناميكي:

التحليل الساكن هو التحليل الذي تظهر حالة معينة في لحظة معينة، دون أن تأخذ في الاعتبار أثر التغير في الزمن، أما التحليل الديناميكي يظهر أثر الزمن فيها بصورة واضحة، بمعنى لا يكتفي بمجرد إظهار الأثر النهائي للتغير الذي يمكن أن يحدث ولكنه أيضا يبين كيفية الوصول إلى هذا التوازن.

سادسا/ملخص حول المدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي:

يمكن توضيح الأطروحات الأساسية للمدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي عبر تسلسلها الزمني، ووفقا للافتراضات والمبادئ التي تعتمد عليها، كما هو موضح في الشكل التالي:

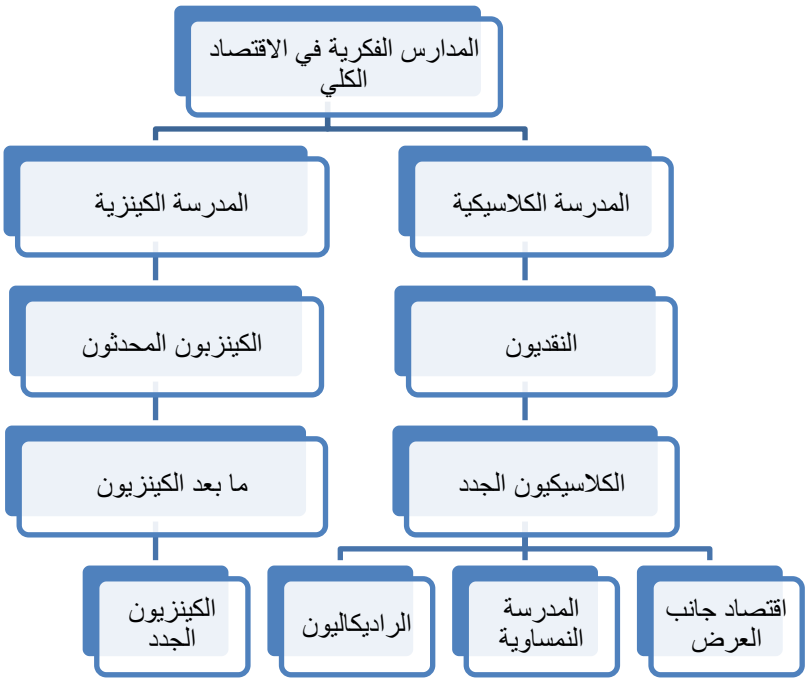

من خلال الشكل نلاحظ أن منطلق أي مدرسة يعتمد سواء على الافتراضات الأساسية للنظرية للكلاسيكية، أو النظرية الكينزية، أو مزيج بينهما، كما يعود جوهر الاختلاف الى مدى استقرار الاقتصاد في الأساس، فالاقتصاد المستقر في الأساس يتطلب سياسات سلبية فقط، مع تدخل الدولة من حين الى آخر للقضاء على الصدمات العشوائية، أما اذا كان الاقتصاد غير مستقر فالسياسة يجب أن تكون نشطة، وموضوع الاستقرار كان وما يزال محلا للجدل بين الاقتصاديين.

سابعا/ مفهوم العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني:

يعد توضيح مفهومي الطلب الكلي والعرض الكلي مهم جدا قبل الولوج الى الفصول اللاحقة.

1- مفهوم العرض الكلي: يشير العرض الكلي الى كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون في بيعها، وقد لا تتعادل بالضرورة مع الكمية الموجودة في حوزتهم من الناتج الكلي.

- المؤسسات الإنتاجية تتوفر لديها الرغبة لعرض كمية من الإنتاج لإشباع الطلب الكلي، واستنادا إلى هذا الافتراض يمكننا أن نعرف منحنى العرض الكلي كالتالي: "الكميات المختلفة من الناتج النهائي التي ترغب المؤسسات الإنتاجية في إنتاجها لإشباع المستويات الممكنة من الطلب الكلي"
- تقاس كميات السلع والخدمات بالناتج الكلي الحقيقي، وتقاس الأسعار بالمستوى العام للأسعار، ويمثل منحنى العرض الكلي العلاقة بين المتغيرين.
- يمكن القول نظريا بأن الكميات المعروضة تتزايد مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، لأنه يمثل حافزا بالنسبة الى المنتجين من أجل تعظيم الأرباح، اذا كانت الكميات دون الناتج الكامن، كما يوضحه الشكل الموالي.
- ملاحظة: اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسيرها لتأثير الأسعار على الكميات المعروضة في الحدود القصوى التي يفرضها الناتج الكامن، هذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

2- مفهوم الطلب الكلي: مجموع كميات السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في شرائها ويستطيع شراءها، بينما يمثل منحنى الطلب الكلي في شكل علاقة دالية بين المستوى العام للأسعار والكميات من السلع والخدمات المطلوبة، كما يوضحه الشكل الموالي.

ملاحظة: عندما ينخفض المستوى العام للأسعار تزداد الكميات المطلوبة من السلع والخدمات، وعندما يرتفع تنخفض هذه الكميات، إلا أن بعض النظريات وبالتحديد النظرية الكينزية اختلفت في تفسيرها للطلب الكلي، كما سنبين ذلك لاحقا.

منحنى العرض الكلي	منحنى الطلب الكلي